

Distr.: General
12 September 2019
Arabic
Original: English



التخطيط لمواقع حماية المدنيين في جنوب السودان مستقبلا

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٤٥٩ (٢٠١٩)، الذي قرر فيه المجلس أن يمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان حتى ١٥ آذار/مارس ٢٠٢٠ وطلب تقريرا خطيا، في غضون ١٨٠ يوما، عن التخطيط لمواقع حماية المدنيين مستقبلا. ووفقا لذلك، يحتوي هذا التقرير على تقييم لكل موقع من مواقع حماية المدنيين، والأمن والمساعدة المقدمين إليهم، والتوصيات المتعلقة بأدوار ومسؤوليات بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وغيرها من أصحاب المصلحة، وبالخطوات اللازمة لتعزيز بيئة آمنة من أجل عودة المشردين داخليا أو نقلهم بطريقة آمنة وواعية وطوعية وكرامة.

٢ - ويثير تعقّد القضايا المحيطة بمواقع حماية المدنيين مشاعر قوية، وبالتالي، غالبا ما يقترن ذلك بتباين الآراء حول طريق المُضي قدما. وفي حين أن البلد قد قطع شوطا طويلا بعيدا عن العنف الذي نشأ عن الحاجة إلى إنشاء المواقع، فإن تركة ذلك العنف طاغية. وقد تُغذي أوجه التأخّر الملحوظ في تطبيق معايير رئيسية لاتفاق السلام حالة عدم اليقين وسط مواطني جنوب السودان. فما زال استمرار انتشار العنف القبلي والعنف الجنسي والجنساني والجريمة وضعف سيادة القانون أمرا واقعا. وقد تركت سنوات النزاع والتخلف حوالي ثلثي السكان في حاجة إلى شكل من أشكال المساعدة الإنسانية والحماية. وتعمل تلك العوامل كرداع للأشخاص المشردين داخليا واللاجئين عن العودة إلى ديارهم وتثير، في بعض الأماكن، المزيد من التشرد.

٣ - وعلى الرغم من هذه الظروف، فإن آفاق الأمل الذي يوفره الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، المبرم في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، قد شجع حركات العودة التلقائية لكل من المشردين داخليا واللاجئين. ومع تقدم عملية السلام المنشطة، وإن كان بطيئا، يواصل قادة المعارضة السفر عبر البلد دون قيود، في حين أن العديد من مبادرات التقارب على المستوى دون الوطني قد عضدت التعاون بين الحكومة وقوات المعارضة والسلطات المحلية.



٤ - ومع تحسّن البيئة الأمنية، تطورت أولويات الحماية المادية التي توفرها البعثة. كما مكّنت التحسينات في إمكانية الوصول وانخفاض العنف السياسي كلا من البعثة والشركاء في المجال الإنساني من توسيع نطاق الإجراءات المتعلقة بحماية المدنيين ومن كفالة وصول المساعدات والخدمات الأساسية إلى مدى أبعد، مما مكّن المشردين داخليا من تلقي المساعدة والحماية في مناطق العودة.

٥ - وهناك توافق في الآراء بين جميع أصحاب المصلحة بشأن ضرورة تعزيز الجهود الرامية إلى تجنب التشرّد الطويل الأمد. وعلى الرغم من أفضل الجهود التي يبذلها الشركاء في المجال الإنساني والبعثة، فإن الحالة داخل مواقع حماية المدنيين يتعدّد احتمالاتها، كما أن ترسّخها يولد مخاطر متزايدة في مجالي الحماية والأمن. ويقدم هذا التقرير صورة عن الحالة والتحديات والاعتبارات الراهنة. والمهم هو أن عملية صياغته قد جمعت بين كل أصحاب المصلحة معا لأول مرة للنظر في كيفية رسم طريق للمضي قدما على نحو يُحسّن الجهود والقدرات الجماعية لجميع الشركاء لضمان حماية من هم أشدّ ضعفا من مدنيّ جنوب السودان وتحقيق تقدم ملموس لتهيئة ظروف مؤاتية للعودة الدائمة.

٦ - وعند إعداد هذا التقرير وما يرد فيه من ملاحظات وتوصيات، أُجريت مشاورات شاملة مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك مناقشات مع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني يسهّرهما فريق العمل الإنساني المشترك التابع للبعثة والفريق القطري للشؤون الإنسانية؛ والحوار الواسع النطاق مع منظمات المجتمع المدني؛ والحوار مع حكومة جنوب السودان؛ والحوار مع المجتمعات المحلية؛ وتقييمات متعمقة في شكل ٦١ مناقشة جماعية مركزة بمشاركة المقيمين في مواقع حماية المدنيين بقيادة المجموعة المعنية بالحماية في جنوب السودان؛ ومداومات داخلية شملت العنصر العسكري وعنصر الشرطة والعنصر المدني في البعثة.

ثانيا - تاريخ مواقع حماية المدنيين

٧ - على النحو المفصل في التقارير السابقة المقدمة إلى مجلس الأمن، أنشئت مواقع حماية المدنيين التابعة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان كأحد إجراءات الملاذ الأخير، عندما أُجبر المدنيون على الفرار من ديارهم نتيجة أعمال عنف واسعة النطاق ومنتظمة، ارتكبت في كثير من الأحيان على أسس عرقية، عندما اندلع النزاع في جنوب السودان في نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وأجبر حجم الفظائع المرتكبة ضد المدنيين عند اندلاع النزاع البعثة على اتخاذ تدابير عاجلة لحماية المدنيين على نطاق غير مسبوق. ومن خلال فتح أبوابها والسماح للمدنيين من جميع الخلفيات العرقية المعرضين لتهديد وشيك بالعنف البدني باللجوء إلى قواعد البعثة، تم إنقاذ آلاف الأرواح بلا شك. وقد أدت موجات أخرى من العنف مرتبطة باختيار الاتفاق بشأن وقف الأعمال العدائية بين حكومة جمهورية جنوب السودان والحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان المُبرم في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ وبأخبار عملية السلام في تموز/يوليه ٢٠١٦، إلى تشدّد إضافي. وبحلول عام ٢٠١٦، كان ما مجموعه ٢٢٤ ٠٠٠ شخص قد التمسوا ملاذا في قواعد البعثة في بانتيو وبور وجوبا وملكال وملوط وواو. وفي الوقت الحالي، هناك أكثر من ٤ ملايين شخص، أو ثلث إجمالي السكان، مشردون، من بينهم ١,٨٣ مليون شخص داخل البلد و ٢,٣ مليون شخص خارجه.

٨ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، عندما منحت السلطات الوطنية وضع اللاجئ بصورة أولية لجميع المقيمين وكانت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقدم الدعم إلى المقيمين الراغبين في الانتقال إلى

بلدات مختلفة ومخيمات للاجئين، تمكنت البعثة من إغلاق أحد مواقع حماية المدنيين في جوبا، كان يستضيف رعايا أجنبية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، أُغلق موقع ملوط بعد نقل وإعادة المشردين داخلياً بدعم من البعثة والشركاء. وأخيراً، في واو، أُغلق واحد من الموقعين في آذار/مارس ٢٠١٩ بعد تقديم الدعم لعودة المقيمين فيه ونقلهم.

٩ - وبعد مرور أكثر من خمس سنوات على اندلاع النزاع، يظل إرث هذا القرار النبيل بإنشاء هذه المواقع باقياً، حيث إن نحو ١٨٠.٠٠٠ من المشردين داخليا (٨٨ ٧٣٦ من الإناث و ٩١ ٦٣٠ من الذكور) ما زالوا يقيمون في المواقع الموجودة في بانتيو وبور وجوبا وملكال ووو.

ثالثاً - الوضع القانوني لمواقع حماية المدنيين

١٠ - توجد مواقع حماية المدنيين التابعة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان داخل أو بالقرب من قواعد البعثة، وهي موقع تتمتع، بموجب الفقرة ١٥ من اتفاق مركز القوات لعام ٢٠١١ المبرم بين الأمم المتحدة وحكومة جنوب السودان بشأن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، بمركز وامتيازات وحصانات الأمم المتحدة وفقاً لاتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها لعام ١٩٤٦. وسواء كانت المواقع موجودة داخل مباني البعثة أو متاخمة لها وتعتبر امتدادات لتلك المباني، فهي لا تُنتهك حرمتها وتخضع للسيطرة والسلطة الحصريتين للأمم المتحدة. وعلاوةً على ذلك، تعمل المواقع ضمن نطاق ولاية مجلس الأمن الممنوحة للبعثة لحماية المدنيين المعرضين لخطر عنف بدني وشيك.

رابعاً - الولاية والتحديات المتعلقة بمواقع حماية المدنيين

١١ - غالباً ما تُفسّر ولاية حماية المدنيين المخوّلة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان من حيث توفير الحماية المادية من زاوية الضرر الوشيك وحده. إلا أن هذه الولاية تتألف، في الواقع، من ثماني مهام ذات صلة بالحماية هي: (أ) حماية المدنيين المعرضين لخطر العنف البدني؛ (ب) ردع العنف من خلال النشر الاستباقي؛ (ج) تنفيذ استراتيجية إنذار مبكر على نطاق البعثة؛ (د) الحفاظ على السلامة العامة داخل مواقع حماية المدنيين؛ (هـ) ردع ومنع العنف الجنسي والجنساني؛ (و) ممارسة المساعي الحميدة لدعم الحماية، بما في ذلك كوسيلة لتسهيل منع النزاعات القبلية وتخفيفها وحلها؛ (ز) المساعدة على تهيئة بيئة آمنة تسمح بعودة المشردين داخليا واللاجئين أو نقلهم بطريقة آمنة وواعية وطوعية وكرامة؛ (ح) دعم تيسير عودة أو انتقال المشردين داخليا من مواقع حماية المدنيين التابعة للبعثة.

١٢ - ولذلك، تشمل طائفة واسعة من الإجراءات المتعلقة بولاية حماية المدنيين، مثل الإجراءات التي تنطوي على حل النزاعات، والمساعي الحميدة، ومبادرات السلام المحلية، أشكالاً هامة غير عسكرية للحماية تضطلع بها العناصر المدنية في البعثة. وفيما يتعلق بعنصر الشرطة والعنصر العسكري لدى البعثة، فإن توفير الأمن في محيط مواقع حماية المدنيين وإنفاذ القانون وحفظ النظام داخل المواقع يستهلك بشكل غير متناسب القدرة المتاحة لمهام حماية المدنيين مما يترك موارد أقل للقيام بدوريات في مناطق النزاع الساخنة أو مناطق العودة.

١٣ - ومن بين ما مجموعه ١١ ٢٠٠ فرد ينتمون إلى وحدات المشاة التابعة للبعثة، يضرطع حالياً ١٤ في المائة (٥٤٥ فرداً)، أو ٦ من بين ٤٦ سرية مشاة بواجبات مرتبطة مباشرة بمواقع حماية المدنيين.

ويتوافر ما مجموعه ٦١ في المائة (٦٨٨١ فرداً) للقيام بأنشطة الدوريات خارج مواقع حماية المدنيين لدعم مهام تلك الحماية الأوسع نطاقاً. أما نسبة الـ ٢٥ في المائة المتبقية من وحدات المشاة فهي مكرسة لمهام أخرى دائمة نسبياً، مثل تأمين قواعد البعثة ومنشأتها وتوفير الحماية للعمليات اللوجستية والقوافل الإنسانية التابعة للبعثة، عند الطلب. ويتولى ما تبقى من أفراد البعثة القيام بمهام القيادة أو شؤون الهندسة أو اللوجستيات أو الإدارة أو المهام المرتبطة بعمليات مقرر البعثة.

١٤ - وفيما يتعلق بأعمال الشرطة، فمن أصل ٢١٠١ من الأفراد الذين يتألف منهم قوام شرطة البعثة المأذون به، يُكلف ١٣٢٠ فرداً يعملون ضمن ست وحدات للشرطة المشكّلة، بأداء واجبات في مواقع حماية المدنيين، بما في ذلك المسؤولية الأساسية عن إنفاذ القانون وحفظ النظام بدعم من المجتمع المحلي. ويتندب ٧٠٣ ضباط آخرين كأفراد شرطة مقدمين من الحكومات، ويُنشر ٤٩١ منهم في المواقع حيث يقومون بفحص الأشخاص المرشحين داخليا القادمين وذلك لمنع دخول مواد محظورة وتوفير حضور وقائي من خلال القيام بدوريات وإلقاء القبض على الأشخاص الذين ينتهكون القواعد واللوائح أو يرتكبون جرائم خطيرة أخرى. وإضافة إلى ذلك، يتولى ٧٨ من ضباط السجون إدارة وتنظيم ثلاثة مرافق احتجاز تابعة للبعثة تستخدم للاحتجاز الآمن والإنساني للأفراد المشتبه في ارتكابهم انتهاكات خطيرة داخل المواقع، إلى أن يتم تسليم هذه الحالات إلى النظراء الوطنيين للتحقيق والمقاضاة. وفي المجموع، يلتزم ٩٠ في المائة من ضباط شرطة الأمم المتحدة التزاماً مباشراً بأداء المهام المتعلقة بمواقع حماية المدنيين.

١٥ - ومع أن مواقع حماية المدنيين قد أنشئت صراحة لعزل المدنيين وحمايتهم من المخاطر الخارجية الوشيكة التي تهدد سلامتهم، فإن البعثة تركز بشكل متزايد الوقت والموارد للتصدي لمخاطر الحماية التي تنشأ داخل المواقع. وكما هو الأمر عليه في العديد من سياقات المخيمات الأخرى، فإن ارتفاع الكثافة السكانية، والتورات بين مختلف القبائل، ومحدودية الفرص الاقتصادية، وكثرة الشباب غير المشتغل بمصدر رزق هي عوامل تؤدي إلى مشاكل اجتماعية عديدة، من بينها الإجرام. فسكان المواقع يتعرّضون للتخويف المرتبط بالعصابات، بل أحياناً لحالات اندلاع العنف الذي يغذيه تناول الكحول والمخدرات، ووجود الأسلحة. وعلى الرغم من قصارى الجهود التي بذلتها البعثة لتوفير الأمن، فلا يزال المقيمون في المواقع يُبلغون عن حوادث العنف الجنسي والجنساني والسرقة والاعتداء والسلوك غير المنضبط. ففي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه ٢٠١٩، وقعت ٥٠٥ حوادث في المواقع الخمسة، بما في ذلك ٣٧٨ حالة من حالات الاعتداء والقتال والعنف المنزلي؛ و ٨٦ حادثاً من حالات السرقة والسطو؛ و ٢١ من بلاغات الاعتداء الجنسي أو التحرش الجنسي؛ و ٢٠ اعتداءً على وجه التحديد على أفراد نظاميين بالبعثة.

١٦ - ومع مرور الوقت، أدى أيضاً تغيير هياكل السلطة والمطالبات المتضاربة والمتنافسة على السلطة داخل مواقع حماية المدنيين إلى حالات من التوتر. فقد ترسّخت هياكل قيادة بديلة تسيطر على إدارة المخيمات وتعرقل تقديم الخدمات على نحو منصف. ويقيم أفراد سابقون من قوات المعارضة العسكرية، من بينهم ضباط ومقاتلون سابقون، داخل المواقع، بحكم أهليتهم لوضع أفراد محميين بمقتضى مبادئ القانون الدولي الإنساني بعد امتناعهم عن المشاركة بنشاط في الأعمال العدائية. ومع عدم ظهورهم بالسلح أو بالزي الرسمي، إلا أن ترتيبات وجودهم في المخيمات، إلى جانب ترتيبات الشخصيات السياسية، التي غالباً ما تكون متحالفة مع الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان بدرجات متفاوتة وعلى نطاق مواقع مختلفة، تُنظّم وفقاً لهيكل قيادة عسكرية. وقد بذلت البعثة جهوداً للحفاظ

على الطابع المدني لمواقع الحماية، وهي تنقذ مجموعة من القواعد الأساسية فيها. فالأشخاص الذين يتعاونون أنشطة لا تتماشى مع الوضع المدني للموقع يُطردون منه.

١٧ - وتعرض موظفو البعثة والعاملون في المجال الإنساني الذين يقدمون الخدمات والدعم للتهديدات والعنف المحدد الأهداف، بما في ذلك حوادث إلقاء الحجارة وتخريب الممتلكات. ولا يتمتع الموظفون الوطنيون بالحصانة من هذا العنف وقد استُهدفوا في بعض الأحيان بسبب عرقهم. وفي موقع ملكال، أثرت المخاطر التي تهدد سلامة العاملين في المجال الإنساني والناشئة من داخل الموقع على إمكانية حصول جميع سكان الموقع على الخدمات الصحية وغيرها من الخدمات لأكثر من سنة.

١٨ - ولا يزال التحكم في الوصول إلى مواقع حماية المدنيين والخروج منها يمثل تحدياً. فالأسوار المحيطة تمتد لكيلومترات طويلة ويمكن اختراقها، خاصة في الليل. وقد تمكن بعض الأفراد الذين تم طردهم من المواقع بسبب أعمال إجرامية من العودة على الرغم من الإجراءات الأمنية المعمول بها. وتعمل البعثة على تعزيز إجراءات المساءلة والحد من تواتر عودة الأفراد إلى دخول المواقع بعد طردهم منها. وتشمل تلك الإجراءات تأسيس آليات للأشخاص الذين يشتبه في ارتكابهم جرائم خطيرة داخل المواقع لإحالتهم إلى السلطات الوطنية للتحقيق والمقاضاة بموجب قانون جنوب السودان، بما في ذلك لغرض التحقيق والمقاضاة فيما يتعلق بتهم التعدي الإجرامي الموجهة للأشخاص المطرودين الذين شرعوا في العودة إلى دخول الموقع. وفي وقت إعداد هذا التقرير، أُحيلت ١١٩ قضية جنائية من هذه القضايا إلى مؤسسات العدالة الوطنية.

١٩ - وقد عملت البعثة على إدخال تحسينات تدريجية على العمليات التي يجري في إطارها احتجاز الأفراد في مرافق الاحتجاز، والوصول إليهم وإطلاق سراحهم أو تسليمهم، وعلى تحسين الظروف الأمنية والهيكلية والمادية في تلك المرافق.

٢٠ - ويتمشى احتجاز الأفراد في مرافق الاحتجاز مع إجراءات التشغيل الموحدة المؤقتة بشأن الاحتجاز في عمليات الأمم المتحدة للسلام، والتوجيهات والسياسات الخاصة بالبعثة التي وضعتها الأمم المتحدة. وقد أسهم التحسّن المستمر للعملية التي يجري في إطارها احتجاز الأشخاص وإطلاق سراحهم وتسليمهم إلى النظراء الوطنيين أو طردهم في تخفيض عدد الأشخاص المحتجزين في المرافق مما بلغت نسبته في المتوسط ٥٠ في المائة يومياً في عام ٢٠١٦ إلى ٢٠ في المائة حالياً في جميع مرافق الاحتجاز، وأسهم بدوره في تحسين ظروف الاحتجاز.

٢١ - ومنذ عام ٢٠١٦، تطور الأمن في البلدات والمدن التي توجد فيها مواقع لحماية المدنيين بشكل إيجابي. وباستثناء حدوث انتكاسة كبيرة وعرقلة لعملية السلام، فقد انخفض الخطر المباشر لأي استهداف بدافع سياسي أو عرقي للمقيمين في المواقع. غير أنه على الرغم من التحسينات الواضحة التي طرأت على بيئة التهديدات، فقد ظل الوضع الأمني للبعثة دون تغيير إلى حد كبير.

٢٢ - ومع تشرد أكثر من ١,٨٣ مليون شخص داخل البلد، وانتشار السكان المعرضين للخطر على مدى أراضٍ شاسعة، وتطلع اللاجئين والمشردين داخلياً إلى البعثة لإقامة الأمن والاستقرار في مناطق العودة، فإن استمرار تكريس موارد البعثة لمواقع حماية المدنيين بالمستويات الحالية غير متناسب عند النظر فيه جنباً إلى جنب مع متطلبات الحماية الأوسع نطاقاً. ويقيد هذا الوضع قدرة البعثة على الوفاء بمسؤولياتها الأوسع نطاقاً المكلفة بها في مجال حماية المدنيين، والتي تتطلب نشر استباقياً ووقائياً لقواتها

العسكرية خارج المواقع. و في تقرير الاستعراض العام للاحتياجات الإنسانية لجنوب السودان لعام ٢٠١٩، ذكر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن هناك ٥,٧ ملايين من النساء والرجال والأطفال من مواطني جنوب السودان يواجهون مخاطر تتعلق بالحماية. وإن القدرة النظامية للبعثة على توفير الحماية لهؤلاء الأشخاص تعادل واحدا من حفظة السلام النظاميين لكل ٨٣٢ مدنيا. وبالنسبة لمواقع حماية المدنيين، تبلغ هذه النسبة ١ من حفظة السلام النظاميين لكل ٥٣ مدنيا.

خامسا - مواقع حماية المدنيين وتغيّر السياق السياسي

٢٣ - في عام ٢٠١٧، أطلقت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية جهود الوساطة لتنشيط اتفاق عام ٢٠١٥ المتعلق بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان. وانتهت تلك الجهود بتوقيع الاتفاق المنشط في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. وينص الاتفاق المنشط على وقف دائم لإطلاق النار بين الأطراف وفترة سابقة للفترة الانتقالية تفضي إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية، تتولى الحكم خلال فترة ثلاث سنوات، تبلغ ذروتها بإجراء الانتخابات.

٢٤ - وقد حقق الاتفاق المنشط بعض النتائج الإيجابية الملحوظة. فوقف إطلاق النار الدائم لا يزال صامدا، مع انخفاض كبير في العنف السياسي في جميع أنحاء البلد، باستثناء جيوب في ولاية وسط الاستوائية، حيث مازالت جبهة الخلاص الوطني في نزاع مسلح ضد قوة الدفاع الشعبي لجنوب السودان والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان الجناح المعارض، مما أدى إلى انتهاكات وتشرد.

٢٥ - وتقيم شخصيات بارزة في المعارضة في جوبا دون تهديد وتتحرك بحرية لحضور محادثات السلام. وعلى الصعيد الوطني، اتخذ ما لا يقل عن ١٢٨ من مبادرات التقارب بين قوات الحكومة والمعارضة، بما في ذلك بين القوات العسكرية، منذ توقيع الاتفاق المنشط، بما في ذلك ٢٤ مبادرة في منطقة بحر الغزال الكبرى و ٦٠ في منطقة أعالي النيل الكبرى و ٤٤ في المنطقة الاستوائية الكبرى. وتضمن ما لا يقل عن ١٤ مناسبة مشاركة المشردين من مواقع حماية المدنيين في بانتبو وملكال وواو. وأدى تعزيز الثقة الناتج عنها فيما بين أطراف النزاع إلى تحسين حرية الحركة في المناطق المتنازع عليها وأسهم في زيادة وصول المساعدات الإنسانية في المناطق التي كان يتعذر الوصول إليها في السابق بسبب انعدام الأمن. كما تشير البيانات المستمدة من رصد وتتبع التشرد لأسباب إنسانية إلى حدوث زيادات في الوقت نفسه، وفي التحركات المحلية داخل وحول المواقع لأغراض مثل العمل وأنشطة كسب الرزق وزيارة الأسواق وزيارة الأصدقاء والأسر.

٢٦ - وشجع تطوّر الوضع بعض الأشخاص المشردين على استكشاف خيارات للعودة إلى ديارهم. وتفيد المنظمة الدولية للهجرة أنه منذ التوقيع على الاتفاق المنشط، عاد ٥٣٤.٠٨٢ شخصا إلى أماكن إقامتهم المعتادة. وارتفع عدد العائدين من متوسط ٩٠٠.١٧ من العائدين شهريا قبل توقيع الاتفاق إلى ٧٦.٠٠٠ بعد توقيعه. وفي أيار/مايو ٢٠١٩، توصل استقصاء للنوايا والتصورات أُجري في موقع ملكال لحماية المدنيين إلى أن ٤٤ في المائة من الأسر التي أعريت عن نيتها في مغادرة الموقع، أشار ٦٠ في المائة منها إلى تحسن الأمن على أنه أثر على اتخاذ القرار، على الرغم من أن ما يقرب من نصف أولئك الذين يعزمون المغادرة كانوا غير متأكدين من توقيت رحيلهم المعتزم. كما أشارت بيانات مستقاة من تحليل الاتجاهات على المدى الطويل في موقع واو إلى أنه بالنسبة لـ ٧٠ في المائة من الأشخاص المشردين داخليا

الذين اختاروا مغادرة الموقع، كان دافعهم الرئيسي إلى ذلك هو تصور أن الحياة الآن أفضل في وجهة العودة أو الانتقال.

٢٧ - وفي المشاورات المتعلقة بنوايا العودة، أبدى العديد من المشردين داخلها قلقا مستمرا بشأن عملية السلام. فمنذ توقيع الاتفاق المنشط، أحرزت الأطراف تقدما بطيئا في تنفيذه، ولم تُحقق معايير كان من شأنها أن تتيح تشكيل حكومة انتقالية في الوقت المناسب. ويُبدى الأشخاص الذين يعيشون في مواقع حماية المدنيين قدرا من الحذر، يتعلق أساسا بنتيجة مبادرات السلام السابقة. وفي المناقشات، ذكر الرجال والنساء على حد سواء أنهم بحاجة إلى مزيد من الضمانات بأن السلام حقيقي قبل المغادرة.

٢٨ - ومنذ توقيع الاتفاق المنشط، تفاوت مجموع سكان مواقع حماية المدنيين، مع انخفاض إجمالي في صافي عدد المقيمين بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ (١٩٥ ٧٤٧) وآب/أغسطس ٢٠١٩ (١٧٨ ٩٢٣) بنحو ١٧ ٠٠٠. وتشير الاتجاهات العامة إلى أنه بينما يستكشف سكان جنوب السودان حلولاً للتشرد، فإن تدفقات السكان ما زالت تتسم بالتفاوت، وتميز بحركة متزامنة للمشردين داخل وخارج المواقع. وفي حين يُقرر بعض الأشخاص المشردين داخلها المغادرة بشكل دائم، يغادر آخرون لفترات طويلة مؤقتة لتقييم الوضع ثم العودة. وفي بعض الحالات، في موقع بانتيو على سبيل المثال، قام الأشخاص المشردون داخلها بتقسيم عائلاتهم، بإبقاء بعض أفراد الأسرة في الموقع لمراقبة التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام والاحتفاظ بإمكانية الوصول إلى الخدمات، بينما يغادر آخرون إلى المناطق الأصلية أو غيرها من الأماكن. وأثناء المقابلات التي أجريت مع ١٣٠ شخصا عند مغادرتهم موقع بانتيو في نيسان/أبريل ٢٠١٩، أشار المجيئون إلى أنهم يعترمون المغادرة بشكل دائم، بينما أبلغ ٨٨ في المائة منهم بأنهم يتركون أفراد عائلاتهم وراءهم.

٢٩ - وفي الوقت نفسه، يواصل وافدون جدد القدوم إلى المواقع. وتسجل مواقع جوبا وبانتيو وملكال زيادة في عدد حالات الوصول من البلدان المجاورة. ويثير هذا الاتجاه القلق عند النظر في تحديات الحماية الداخلية القائمة، والاحتفاظ، وتقديم المساعدة الغذائية المقيدة بحد أقصى في المواقع. وفي جوبا، زاد عدد السكان في المتوسط ما بين ٥٠٠ إلى ٦٠٠ شخص شهريا في عام ٢٠١٩. وأشارت المقابلات التي أجرتها البعثة مع الوافدين الجدد إلى موقع جوبا في عام ٢٠١٩ إلى أن نصف هؤلاء الأشخاص تقريبا كانوا عائدين من إثيوبيا وكينيا والسودان وأوغندا. وبالمثل، تشير البيانات المستمدة من تتبع ورصد التشرد لحالات الدخول الجديدة في موقعي بانتيو وملكال إلى أن معظم الوافدين أتوا من السودان.

٣٠ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٩، أُبلغ عن أن ١٧ ٢٨٨ فرداً عادوا من السودان إلى ولاية الوحدة، وأغلبهم من النساء والأطفال. ويعزى الدافع إلى الزيادة في عدد الوافدين التلقائي من السودان إلى عاملين هما: الحالة السياسية التي أثرت على العديد من لاجئي جنوب السودان، وتوقيع اتفاق السلام المنشط. وفي حين أن بعض العائدين قد عادوا إلى أماكن إقامتهم المعتادة، غالبا في محافظة روكونا، دخل آخرون إلى موقع بانتيو لحماية المدنيين، لأغراض تعود بالنسبة لكليهما إلى الرغبة في جمع شمل الأسرة وتقييم وانتظار الظروف المؤاتية لمتابعة السفر إلى محلياتهم الأصلية، على وجه الخصوص كوخ وليم وماينديت.

٣١ - وفي حين يظل انعدام الأمن خارج مواقع حماية المدنيين هو الدافع لبعض الوافدين، إلا أن جمع الشمل مع الأسرة والوصول إلى الخدمات يذكرهما بشكل متزايد الوافدون الجدد كسبب للدخول. وفي المقابلات التي أجرتها الكيانات الإنسانية وشرطة الأمم المتحدة مع الوافدين الجدد في مواقع بانتيو وملكال

وجوبا في الفترة بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ وأيار/مايو ٢٠١٩، كان السبب الرئيسي في قدومهم هو جمع شمل الأسرة. وجاءت الزيادة في الحركات المرتبطة بجمع شمل الأسرة في نفس الوقت الذي زاد فيه التنقل في أنحاء البلد ومن المحتمل أن يفسر ذلك الحركات المتزايدة للأشخاص المشردين داخلها الذين شوهدوا أثناء خروجهم من أحد مواقع حماية المدنيين والدخول إلى موقع آخر.

٣٢ - وكان الاستثناء في موقع واو. ففي الفترة بين آذار/مارس وحزيران/يونيه ٢٠١٩، شهد الموقع زيادة بنسبة ٣٥ بالمائة في عدد الوافدين إليه (حوالي ٤٥٠٠ وافد جديد) خلال الاشتباكات بين الرعاة والمزارعين في كوارجينا وروكروكدونق في منطقة نهر الجور. ومن بين جميع الوافدين الجدد خلال تلك الفترة، ذكر ٩٧ في المائة منهم أسبابا متصلة بالنزاع أو الحماية باعتبارها الدافع الرئيسي للوصول، فيما ذكر الوصول إلى الخدمات في معظم الحالات كسبب ثانوي.

٣٣ - ورغم أن العنف السياسي قد تراجع منذ توقيع الاتفاق المنشط، إلا أن العنف المرتبط بالاشتباكات القبلية والغارات على الماشية ازداد تفاقما. وإن الأعمال التي ترتكبها الميليشيات المجتمعية والعناصر المسلحة شاركت فيها بشكل متزايد أطراف فاعلة، من قبيل قوات الدفاع والأمن الحكومية. وقد أثر هذا الاتجاه بشكل كبير على البيئة الأمنية، مما أدى إلى زيادة عدد الوفيات وسط المدنيين منذ توقيع الاتفاق وأدى كلاهما إلى حالات تشرد جديدة وردع عن العودة.

سادسا - تقديم المساعدات الإنسانية

٣٤ - تدير الكيانات الإنسانية تقديم المساعدة الإنسانية داخل مواقع حماية المدنيين استنادا إلى المبادئ التوجيهية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. وفي الوقت الحالي، يكون المقيمون في هذه المواقع مؤهلين للحصول على المساعدة الإنسانية بناءً على وضعهم كأفراد يواجهون تهديدات بدنية مباشرة ويفتقرون إلى حرية الحركة. ونتيجة لذلك، تتوفر مجموعة من الخدمات داخل المواقع، بما في ذلك الغذاء والمأوى والمياه والصرف الصحي والمدارس والمستشفيات والمرافق المجتمعية التي تديرها الكيانات الإنسانية. ويجري توزيع المساعدة بانتظام ويتوافر الوصول إلى الخدمات دون انقطاع. وعلى النقيض من ذلك، تُقدم المساعدة عند الحاجة للأشخاص المشردين خارج المواقع، وغالبا للمجتمعات المجاورة للمواقع مباشرة. وقد أسهم هذا التفاوت في تكوّن عداوة تتعلق بالإنصاف فيما بين المجتمعات الضعيفة.

٣٥ - وهناك مزايا نسبية لتحديد وخدمة المجتمعات الضعيفة في مواقع حماية المدنيين. وفي مقابل ذلك، هناك عقبات كبيرة أمام تقديم المساعدات الإنسانية للسكان المشردين المنتشرين في جميع أنحاء جنوب السودان، تتراوح بين القيود التشغيلية الجغرافية والموسمية المفروضة على مسائل انعدام الأمن والعوائق البيروقراطية، مما يترك المدنيين وعمال الإغاثة والممتلكات عرضة للضرر.

٣٦ - ورغم تلك التحديات، قام الشركاء في المجال الإنساني خلال العام الماضي بزيادة الخدمات في جميع أنحاء البلد لخدمة السكان في المناطق النائية. وتجري عمليات توزيع المساعدة الغذائية في أكثر من ٢٠٠ موقع، وفي الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٩، وصل العاملون في المجال الإنساني إلى ٣,٤ ملايين شخص في المحليات التي ليست بها مواقع لحماية المدنيين.

٣٧ - ويوفر الاستقرار المتزايد وتحسين سبل الوصول إلى أجزاء كثيرة من البلد فرصا للعمل مع الشركاء في المناطق المحلية لاستعادة الخدمات وبناء القدرة على الصمود. فقد ازدادت أنشطة فريق الأمم المتحدة

القطري غير المتعلقة بالمساعدة الإنسانية بشكل مطرد في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، بما في ذلك إطلاقه برامج واسعة النطاق للخدمات الأساسية. وعلى الرغم من تلك الجهود، تظل تغطية الخدمات الأساسية محدودة للغاية. ولا يحصل ما يزيد على ٤,٤ ملايين شخص على خدمات صحية كافية ولا يحصل حوالي ٢,٨ مليون طفل على التعليم.

٣٨ - ونتيجة لذلك، يعد الوصول إلى الخدمات وتوافرها وجودتها عاملاً مهماً في اتخاذ المشردين داخلياً لقراراتهم، سواء الذين يصلون إلى مواقع حماية المدنيين أو أولئك الذين يقومون بتقييم الظروف قبل اتخاذ قرار بالعودة إلى موطنهم. ويُشار إلى الوصول إلى المساعدة والخدمات الأساسية، خاصة الصحة والتعليم، التي قد لا تكون متاحة في مكان آخر، من ضمن الأسباب التي قدمها الوافدون الجدد الذين يدخلون إلى المواقع. وأشار الوافدون الجدد الذين أجريت معهم مقابلات في موقع بانتيو في نيسان/أبريل ٢٠١٩ إلى إمكانية الوصول إلى الخدمات كسبب رئيسي للدخول، وهو سبب ثانوي يلي إعادة جمع شمل الأسرة. كما أشارت البيانات التي جُمعت بين تموز/يوليه ٢٠١٧ وآذار/مارس ٢٠١٨ إلى أن ٥ في المائة من الوافدين الجدد إلى موقع بانتيو كانوا يبحثون عن فرص تعليمية.

٣٩ - وبالمثل، فإن احتمال العودة إلى المناطق التي يكون فيها الوصول للخدمات محدوداً أو معدوماً يؤثر على قرارات الأشخاص المشردين داخلياً ويمكن أن يشكل خطراً لإطالة أمد التشرد وتعميق الاعتماد على المساعدة الإنسانية. واستبان عمليات لتحديد سمات الأشخاص المشردين داخلياً حوالي ٩٨.٠٠٠ فرد منهم أُجريت على المستوى الوطني بين نيسان/أبريل ٢٠١٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٩، عدم الوصول إلى الخدمات الأساسية وفرص العمل أو سبل العيش باعتبارها ثاني أهم عائق أمام العودة الطوعية أو النقل للأشخاص المشردين داخلياً من كل من مواقع حماية المدنيين والمجتمعات المحلية المشردة داخل المستوطنات الحضرية. وكشفت أيضاً المناقشات الجماعية المركزة التي أُجريت في إطار استقصاء للنوايا والتصورات وسط المشردين داخلياً في موقع ملكال في أيار/مايو ٢٠١٩ أن التحدي الرئيسي أمام العودة إلى أماكنهم الأصلية أو القرى الأخرى التي تحسّن فيها الأمن هو أن الناس لن يكونوا قادرين على إعالة أنفسهم بسبب الافتقار للمأوى والغذاء والمياه النظيفة والعمل والبنية التحتية الأساسية، بما في ذلك المرافق الصحية والتعليمية.

٤٠ - وقد سعى الشركاء في المجال الإنساني إلى زيادة الدعم استجابة لعمليات العودة التلقائية وتمكين آخرين من التصرف بناء على نواياهم في السعي إلى إيجاد حلول بديلة للتشرد. ويعزز تخصيص مبلغ ١١ مليون دولار من الصندوق المركزي لمواجهة حالات الطوارئ أنشطة الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي، فضلاً عن خدمات الحماية في مناطق العودة. وتعمل البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري والشركاء مباشرة على المستوى المحلي لتعزيز تحديد الأولويات المحلية والبرمجة المشتركة القائمة على المناطق لدعم الاحتياجات الطويلة الأجل للعائدين عند وصولهم إلى المجتمعات المضيفة.

٤١ - وقد سُكِّلت أفرقة عاملة متعددة الوكالات معنية بالحلول لكل موقع من مواقع حماية المدنيين لتسهيل إيجاد حلول دائمة للأشخاص المشردين داخلياً. كما توفر دائرة الأمم المتحدة للخدمات النقل الجوي للمساعدة الإنسانية والبعثة سبل النقل البري والنهري والجوي. وفي جميع الحالات، تسترشد الجهات الفاعلة في المجال الإنساني بالمبادئ الإنسانية الدولية، والمبادئ التوجيهية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، والعمليات الخاصة التي أرساها الفريق القطري للعمل الإنساني، ويشمل ذلك المبادئ المتعلقة بالبحث عن حلول دائمة كما هو موضح في إطار اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن

الحلول الدائمة للمشردين داخليا لعام ٢٠١٠؛ واتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة النازحين داخليا في أفريقيا لعام ٢٠٠٩ (اتفاقية كمبالا)؛ ولا سيما المادة ١١ منها؛ والمادتان ٢ و ١٢ من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب؛ والمبادئ التوجيهية بشأن التشريد الداخلي.

٤٢ - ووفقا للاتفاق المنشط، فقد التزمت جميع الأطراف بتهيئة بيئة سياسية وإدارية وتشغيلية وقانونية مؤاتية لتقديم المساعدة الإنسانية والتعمير بما يكفل حقوق اللاجئين والمشردين داخليا في العودة بأمان وكرامة. وتشارك وزارة الشؤون الإنسانية وإدارة الكوارث ولجنة الإغاثة والتأهيل في وضع السياسات والتخطيط لعودة السكان المشردين إلى موطنهم. ووضع إطار وطني لضمان عودة جميع المشردين بسبب النزاع بطريقة آمنة وكرامة من أجل موافقة مجلس الوزراء عليه وتخصيص الموارد له.

سابعاً - تقييم مواقع حماية المدنيين حسب كل موقع

٤٣ - يتسم كل موقع من مواقع حماية المدنيين بطابعه المميز رغم أن لجميع المواقع خصائص مشتركة. فسكان هذه المواقع يتألفون في المتوسط من ٥٠ في المائة من النساء والفتيات و ٥٠ في المائة من الرجال والفتيان تقريبا، بما في ذلك عدد كبير من الشباب.

بانتيو (منطقة أعالي النيل الكبرى)

تطور الموقع

٤٤ - موقع بانتيو هو أكبر موقع في جنوب السودان. وقد تغير حجمه وتكوينه على مر السنين إلى حد كبير. ففي ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، اشتبكت قوات الحكومة وقوات المعارضة بشأن السيطرة على بانتيو، مما أدى إلى تشريد الآلاف من أهالي قبيلة دينكا الذين لجأوا إلى قاعدة البعثة. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، استعادت قوات الحكومة سيطرتها على بانتيو مما حمل أهالي دينكا على الخروج من القاعدة، لتحل محلها قبيلة النوير التي كان أفرادها مشردون آنذاك. ومع اشتداد حدة القتال، ارتفع عدد المشردين داخليا من ملتمسي الحماية المادية إلى ٩١ ٥٤٠ فردا في تموز/يوليه ٢٠١٥، ليصل بذلك إلى ١٢٠ ٢٧٨ فردا في شباط/فبراير ٢٠١٦.

٤٥ - وفي الوقت الحالي، يقيم في الموقع ٤٢٤ ١٠٣ من المشردين داخليا (٤٢٤ ٤٩ منهم إناث و ٥٤ ٠٠٠ ذكور)، ينحدر معظمهم من قبيلة النوير وآخرون من قبيلة الشُّلُك. وينحدر المشردون في غالبيتهم من المناطق التي تسيطر عليها المعارضة. وقد كشف تتبُّع ورصد تدفق المشردين داخليا الذين دخلوا إلى الموقع في الفترة بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ وأيار/مايو ٢٠١٩ أن أغلبهم جاؤوا من السودان. وذكر الوافدون الجدد أن الدافع الرئيسي إلى دخولهم الموقع هو رغبتهم في جمع شمل الأسرة والتوقف مؤقتاً في الموقع في انتظار استئناف السير إلى محلياتهم الأصلية بمجرد تمكنهم من تحديد سلامة مسيرتهم ومدى جدواها.

الوضع الراهن

٤٦ - يقدم ما مجموعه ٤٣ كيان من الكيانات الإنسانية ٤١ من مختلف الخدمات في الموقع. ويواصل المشردون داخليا التنقل بحرية في الموقع وخارجه، بدءاً من الرحلات القصيرة لغرض جمع الحطب أو لتفقد

ممتلكاتهم وإصلاحها، إلى رحلات تستغرق عدة أشهر. كما يدخل الموقع أفراد من قبائل محلية خارج الموقع لتلقي خدمات الرعاية الطبية في مستشفى المستوى الثاني التابع للبعثة.

٤٧ - ومنذ توقيع الاتفاق المنشط، أسهم تحسُّن الوضع الأمني وحرية التنقل في ولاية الوحدة في تهيئة بيئة أصبحت أكثر استقراراً مما كانت عليه. غير أن سكان الموقع يستشهدون بوجود تصوّرات عن حالة انعدام أمن خارج الموقع، بسبب سرقة المواشي، والإجرام، والوجود العسكري في المناطق المدنية، والاعتداء البدني والجنسي والجنساني، إضافةً إلى شواغل أخرى ذات صلة بالمخاطر المرتبطة بفشل الاتفاق المذكور. وداخل الموقع، يفيد المشردون داخليا بأنهم يتعرضون للتهديدات مثل السطو المسلح والاشتباكات الطائفية والحرق العمد. كما أبدى المقاتلون السابقون خوفهم من التجنيد القسري واستهدافهم من الحكومة ومؤيديها.

٤٨ - وعلى الرغم من هذه الظروف، شهد الموقع في الفترة بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ وآذار/مارس ٢٠١٩ انخفاضاً في عدد المشردين داخليا قدره ١٥٠٨٤ فرداً. واتّضح من استقصاء للنوايا أُجري في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ أن ٦٣ في المائة من المقيمين تطرّقوا إلى مغادرة الموقع، و ٥٥ في المائة منهم راودتهم فكرة العودة إلى مواطنهم الأصلية. علاوةً على ذلك، ساعد الفريق العامل المعني بالحلول، منذ إنشائه، ٣٠٠٠ من المشردين داخليا في تحديد الأراضي والمأوى في بلدة بانتيو ومنطقة روبكونا لتمكينهم من الانتقال إلى خارج الموقع. وتبيّن أيضاً من استقصاء أُجري في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ لاستكشاف التوترات المحتملة نشوبها بين القبائل المضيفة المقيمة في البلدات والعائدين والمشردين داخليا، أن القبائل المضيفة تقدم الدعم بنشاط للعائدين والمشردين داخليا، ولا سيما من خلال تقاسم الغذاء. وتواصل البعثة والشركاء العاملون في مجال الأنشطة الإنسانية العمل مع المشردين داخليا لتقديم معلومات عن مناطق العودة التي تمكّنهم من اتخاذ قرارات واعية. غير أن عمليات العودة مازالت تصطدم بعدة عقبات. ويذكر المشردون داخليا في موقع بانتيو، بصفة خاصة، وجود تصوّرات ترتبط بانعدام الأمن، وندرة الغذاء في مناطق العودة ومحدودية فرص التعليم.

بور (منطقة أعالي النيل الكبرى)

تطوّر الموقع

٤٩ - عندما اندلع النزاع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ وامتد إلى منطقة بور، لجأ ١٨٠٠٠ من المدنيين إلى قاعدة البعثة طلباً للحماية المادية. وقد انتقلت السيطرة على بلدة بور عدة مرات من جهة إلى أخرى، وتمكّنت القوات الحكومية من توطيد مركزها فيها آخر الأمر في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. ونتيجةً لذلك، خرج من الموقع العديد من أفراد قبيلة دينكا المدنيين الذين كانوا قد لجأوا إليه في البداية وعادوا إلى البلدة. واستمرت التوترات العرقية وقامت ميليشيا يشتبته في انتمائها إلى قبيلة دينكا بمهاجمة الموقع في نيسان/أبريل ٢٠١٤، مما أسفر عن مقتل ٤٧ شخصا من المشردين داخليا وإصابة ٩٨ آخرين. ولا يزال يقيم في الموقع حالياً ٢٠٠٠ شخص من المشردين داخليا (١٠٣٤ من الإناث و ٩٦٦ من الذكور)، معظمهم من المشردين داخليا من قبيلة النوير.

الوضع الراهن

٥٠ - يقدم ما مجموعه ١٣ من الكيانات العاملة في مجال الأنشطة الإنسانية ١٤ من الخدمات في الموقع، مقابل ٢٠ منظمة إنسانية في بلدة بور تقدم عدداً مماثلاً من الخدمات. ولا يعترف معظم المشردين داخلياً الانتقال إلى البلدة وما زال القلق يساورهم من مدى توافر الخدمات في مناطقهم الأصلية.

٥١ - وفي أعقاب التوقيع على الاتفاق المنشط، تحسّن الوضع الأمني في بور بشكل كبير. وقد أسهمت جهود الحاكم المحلي وزعماء الكنائس والبعثة المبذولة لتيسير أنشطة بناء السلام في تعزيز الشعور بالأمن. ونتيجةً لذلك، تحوّلت البعثة في نيسان/أبريل ٢٠١٩ من نّج وجود ثابت حول الموقع إلى وضعية أكثر تنقلاً، فوسّعت نطاق وجودها الوقائي ليشمل القبائل المجاورة. وقد حدد تقييم أجرته البعثة وجود ثلاثة مصادر تهديد رئيسية للمشردين داخلياً ممن يعيش داخل الموقع - وهي الغموض الذي يكتنف الوضع السياسي، والإجرام، والتوترات المحيطة بالمساكن والأراضي والممتلكات - وهي نفس المسائل التي حدتها القبائل خارجاً. أما داخل الموقع، فقد ذكر المشردون داخلياً أن التحرش الجنسي والزواج القسري هو ما يهددهم. وتتعلق التهديدات الخارجية التي يتصورها المشردون داخلياً بقرهم من الثكنات العسكرية ومعسكرات تدريب الشرطة، فضلاً عن خطر الاحتجاجات غير القانونية، وعمليات الاختطاف، والعنف الجنسي والجنساني.

٥٢ - وخلال الأشهر الستة الماضية، دخل موقع بور نحو ١٩٢ شخصاً (٨٢ من الإناث و ١١٠ من الذكور)، بهدف زيارة أفراد أسرهم لفترات قصيرة. وذكر أيضاً الزائرون الذين أتوا في معظمهم من شمال جونقلي أن الموقع يُتخذ أيضاً نقطة توقّف أثناء السير نحو جوبا أو إلى ما بعدها باتجاه أوغندا أو كينيا، ذهاباً وإياباً. وتؤكد بيانات البعثة أن المشردين داخلياً يغادرون الموقع للاشتغال بأنشطة كسب الرزق يومياً، ويعود إليه معظمهم في المساء عند شعورهم بنقص الأمن. وأقر المشاركون في المناقشات الجماعية المركزة بأن الموقع ليس مؤاتياً للبقاء فيه فترة مطولة. فرغم أن الكثير منهم يعترف بالعودة أو الانتقال، فإنهم يتابعون عن كثب التطورات السياسية الوطنية قبل اتخاذ أي قرار. ومن العوائق الأخرى نقص الخدمات في مواقع العودة وتعرض منازلهم للتخريب أو الاحتلال. ومنذ أوائل عام ٢٠١٦، قدم الفريق العامل المعني بالحلول الدعم لعودة ٩٠٢ من المشردين داخلياً (٤٨١ من الإناث و ٤٢١ من الذكور) عودة طوعية وكرامة من الموقع إلى عدة مواقع تنتشر في جميع أنحاء البلد.

جوبا (المنطقة الاستوائية الكبرى)

تطوّر الموقع

٥٣ - عندما اندلع النزاع في جوبا في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، تجمّع عشرات الآلاف من المدنيين الفارين من العنف في قواعد البعثة بمنطقتي جبل كوجور (دار الأمم المتحدة) وتومبنق، طلباً للحماية المادية. وقد أنشئ موقعان للحماية في دار الأمم المتحدة وموقع في تومبنق. وبعد ذلك بعام، نُقل المشردون داخلياً في موقع تومبنق إلى موقعي دار الأمم المتحدة. وعندما تجدد النزاع في تموز/يوليه ٢٠١٦، لجأ حوالي ٧٠٠٠ من المدنيين الذين سُردوا حديثاً إلى موقعي دار الأمم المتحدة، فيما دخل ٤٠٠٠ شخص آخرون إلى موقع تومبنق ونُقلوا في وقت لاحق إلى موقعي دار الأمم المتحدة. وفي آب/أغسطس ٢٠١٨، أدت الاشتباكات التي وقعت بين عشيرتي "بول نوير" و "ليك نوير" في الموقع المعروف باسم موقع حماية المدنيين ٣ التابع لدار الأمم المتحدة إلى قيام ٣٧٩ ٣ من أفراد بول نوير بمغادرة الموقع، بالإكراه.

وقد تلقوا الدعم من البعثة والشركاء في مجال الأنشطة الإنسانية من أجل نقلهم إلى موقع منقطين الجماعي الواقع في مدينة جوبا. ويوجد في الوقت الحالي موقعان لحماية المدنيين في جوبا بتعداد سكاني يبلغ إجمالاً ٢٩ ٣٢٧ شخصاً (١٤ ٧٧٢ من الذكور و ١٤ ٥٥٥ من الإناث)، ينتمي معظمهم عرقياً إلى قبيلة النوير.

الموضع الراهن

٥٤ - يقدم ما مجموعه ٣٤ منظمة إنسانية خدماتها داخل المواقع. ولم يتبين من تقييم يستند للاحتياجات الإنسانية للخدمات المقدمة في المناطق المحاذية للموقع، كان قد أُجري في شباط/فبراير ٢٠١٩، وجود أي جهات فاعلة في مجال العمل الإنساني تقدم المساعدات إلى القبائل المجاورة مباشرة لمواقع حماية المدنيين في جوبا.

٥٥ - وقد تحسّن الوضع الأمني في جوبا بشكل كبير. فقد أفادت البعثة بأن الآلاف من المقيمين في المواقع أصبحوا ينتقلون يومياً إلى المدينة للعمل وممارسة أنشطة كسب الرزق وتلقي التعليم العالي. ويشهد وجود كبار قيادات المعارضة في جوبا وتحركاتهم بكل حرية على تحسّن البيئة الأمنية فيها. ورغم أن لبعض الأشخاص داخل المواقع شواغل أمنية محددة، فإن الكثير من سكانها يواجهون مخاطر مماثلة لتلك التي يتحملها المدنيون الذين يعيشون خارجها. وقد أشار المشاركون في المناقشات الجماعية المركزة إلى أن التهديدات التي تواجههم داخل المواقع تشمل وجود العصابات، وتسييس الأوضاع القبلية، والتوترات في مراكز توزيع المياه. ومن التصورات المحددة للتهديدات الخارجية التي يجري الإبلاغ عنها الوجود العسكري في نقاط التفتيش خارج المواقع، وانعدام الثقة في قوات الأمن العام. وقد أعرب مقاتلون سابقون ممن فرّوا من الجيش الشعبي لتحرير السودان^(١) وسياسيون سابقون ينتسبون إلى المعارضة عن خوفهم من الانتقام. وفي الوقت نفسه، فإن وجود كبار شخصيات المعارضة السياسية والعسكرية يمكن أن يشكل خطراً كبيراً، إذا ما استؤنف القتال.

٥٦ - وفي الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٩، سجلت البعثة وصول ٦ ٢٦٥ من المشردين داخليا إلى المواقع، حيث ذكرت أغليبيتهم أن دافعها الرئيسي إلى دخول هذه المواقع هو الرغبة في جمع شمل الأسرة. وتبين من المقابلات التي أجريت مع الوافدين الجدد في عام ٢٠١٩ أن حوالي نصف عددهم كانوا عائدتين من إثيوبيا وأوغندا والسودان وكينيا.

٥٧ - وكشفت عملية تصنيف أجريت في شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ أن ٣٨ في المائة من المشردين داخليا في الموقع المعروف باسم موقع حماية المدنيين ١ التابع لدار للأمم المتحدة و ٤٣ في المائة في موقع حماية المدنيين ٣ التابع لدار الأمم المتحدة كانوا يفكرين في مغادرة الموقعين للعودة إلى مناطق مثل لير، وماينديت، وباينجيار، وريكونا، وأبود، وفنجاك، وكوج، وأكوبو، وأورور، وجوبا. ومن أكثر ما يُذكر من العوامل التي تعيق عمليات العودة، عند التفكير فيها، الشواغل بشأن الوضع الأمني ونقص الخدمات في مواقع العودة. وبحلول حزيران/يونيه ٢٠١٩، كانت ٥٧٧ أسرة، أي ١ ٥٨٩ من المشردين داخليا من المواقع، قد سجلت أسماءها لدى مكاتب الحماية لمساعدتها في العودة الطوعية. وفي عام ٢٠١٩، قدمت البعثة والجهات العاملة في مجال الأنشطة الإنسانية الدعم لعودة ١٤ شخصا من المشردين داخليا إلى أورور و ٨٤ شخصاً إلى يواي و ٣٦ شخصاً إلى أكوبو.

(١) في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، أصبح الاسم الجديد للجيش الشعبي لتحرير السودان هو قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان.

ملكال (منطقة أعالي النيل الكبرى)

تطوّر الموقع

٥٨ - في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، امتد النزاع إلى منطقة أعالي النيل، حيث اشتبكت قوات الحكومة والمعارضة للسيطرة على بلدة ملكال. وبفعل اشتداد القتال، دخل ٢٠ ٠٠٠ من المشردين داخليا إلى قاعدة البعثة طلباً للحماية المادية. وانتقلت السيطرة على البلدة من جهة إلى أخرى عدة مرات، إلى أن تمكن الجيش الشعبي لتحرير السودان من توطيد موقعه فيها لاحقاً. وفي تموز/يوليه ٢٠١٥، نُقل المشردون من قبائل دينكا والنوير والشُّلُك إلى موقع لحماية المدنيين محاذٍ لقاعدة البعثة. وأدى تجدد القتال إلى مزيد من التشرد، لترتفع بذلك أعداد السكان في الموقع إلى أكثر من ٤٠ ٠٠٠ شخص. وفي فبراير/شباط ٢٠١٦، وعقب هجوم نفذته إحدى الميليشيات على الموقع يُشبهه في انتمائها لقبيلة دينكا وأسفر عن مقتل ما لا يقل عن ٤٠ شخصاً من المشردين داخليا من قبيلتي الشُّلُك والنوير، غادر الموقع المشردون داخليا من دينكا نحو بلدة ملكال الخاضعة لسيطرة الحكومة، فيما بقي فيه المشردون من قبيلتي النوير والشُّلُك. أما في الوقت الحالي، فيعيش في الموقع ٦٠٨ ٣٢ من المشردين داخليا (١٦ ٧٨٤ من الإناث و ١٥ ٨٢٤ من الذكور)، غالبيتهم من الشُّلُك.

الوضع الراهن

٥٩ - يقدم ما مجموعه ١٥ كيانا من الكيانات الإنسانية ٣٠ من مختلف الخدمات داخل الموقع. ويعمل نفس العدد من الكيانات في بلدة ملكال.

٦٠ - وقد تحسّن الوضع الأمني في ملكال حيث أصبح عدد زائري البلدة من المشردين داخليا لممارسة مختلف الأنشطة يصل في المتوسط إلى ٥ ٠٠٠ زائر يوميا. غير أن معظمهم يعود إلى موقع حماية المدنيين ليلاً بسبب الوجود العسكري وتصورات حالة الضعف. ورغم تحسّن الوضع الأمني عموماً، ففي حادثين منفصلين وقعا في آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠١٩، زُعم أن أفراداً من قبيلة الشُّلُك قُتلوا أو هوجموا على أيدي معتدين خارج الموقع يُشبهه في انتمائهم إلى قبيلة دينكا.

٦١ - وخلال المناقشات الجماعية المركزة، أشار المشاركون إلى أن العنف الجنسي والجنساني والإجرام يشكّلان تهديدات من التهديدات التي يُنصّر أنها تسود في الموقع. وأشار النساء أيضا إلى أنهن لا يشعرن بالأمان ليلاً. وتتمحور الشواغل المتعلقة بالتهديدات الخارجية حول مخاطر العنف البدني والجنسي، ووجود الجنود، والخوف من التعرّض للقتل والتحرش بدافع الانتقام. وقد أعرب المقاتلون السابقون عن خوفهم من المجازفة بالخروج من المواقع.

٦٢ - وفي الفترة بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ وحزيران/يونيه ٢٠١٩، شهد الموقع زيادة في عدد أفراد المقيمين فيه قدرها ٤١٨ ٣ شخصاً. إضافةً إلى ذلك، ذكر الوافدون الجدد في الفترة بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ وأيار/مايو ٢٠١٩ أن الجوع الناجم عن النزاع والكوارث الطبيعية والرغبة في جمع شمل الأسرة هي الأسباب الرئيسية التي دفعتهم إلى دخول الموقع. غير أنه منذ أوائل عام ٢٠١٨، سُجّل اتجاه تصاعدي كبير في نوايا المشردين داخليا للمغادرة. وقد تبين من استقصاء للنوايا أُجري في أيار/مايو ٢٠١٩ أن ٤٤ في المائة من الأشخاص الذين أُجريت معهم مقابلات يعترمون مغادرة الموقع. ويعتزم ثلث عدد أولئك الأشخاص المغادرة في غضون ثلاثة أشهر. وقد يسّرت البعثة والشركاء العاملون في مجال الأنشطة الإنسانية

قيام المشردين داخليا بزيارات إلى مناطق العودة وشجعوهم على إطلاع الآخرين على تجاربهم لتزويد الأهالي بالمعلومات عن الظروف السائدة في مناطق العودة. ونتيجةً لذلك، أبدت الأسر اهتمامها بالعودة إلى مواطنها الأصلية فطلبت الدعم من المنظمات الإنسانية لمساعدتها في إعادة بناء حياتها.

٦٣ - وعلى الرغم من أن حكومة ولاية وسط أعالي النيل اتخذت خطوات عديدة لتهيئة بيئة أكثر أمنا، فإن الشك وعدم الثقة في إرادة الأطراف في تنفيذ الاتفاق المنشط ما زالا مستمران. كما أن الافتقار إلى الخدمات وفرص كسب الرزق إضافة إلى الاعتقال العشوائي الذي يتعرض له الشباب، بمن فيهم الأطفال، هي أيضا عوامل تؤدي إلى تفاقم الشواغل المتعلقة بالعودة. ويتردد معظم السكان المشردين داخليا من قبيلة الشُّلُك في العودة إلى ديارهم لأن منازلهم مع قبيلة دينكا على الأراضي لم تتم تسويتها بعد. كما أن وجود القوات العسكرية التابعة للحكومة والمعارضة بأعداد كبيرة في منطقة واو شلُك يزيد من حدة المخاوف المتعلقة بالعودة إلى المنطقة.

واو (منطقة بحر الغزال الكبرى)

تطوُّر الموقع

٦٤ - أنشئت المنطقة المتاخمة لحماية المدنيين في منطقة واو بمحاذاة قاعدة الأمم المتحدة في جنوب السودان في عام ٢٠١٦، في أعقاب أعمال العنف التي اندلعت في جوبا وامتدت إلى ولاية غرب بحر الغزال. وفي أيار/مايو ٢٠١٧، أسفر القتال في واو عن تدفق كبير للمشردين داخليا إلى الموقع، حيث قدمت البعثة في وقت لاحق الحماية المادية إلى ١٦٥ ٣٩ شخصا من المشردين داخليا. وبفضل جهود الحكومة والبعثة وكيانات الأمم المتحدة، غادر الموقع ٥٣٥ ٢٥ شخصا من المشردين داخليا ولم يبق منهم فيه سوى ٦٣٠ ١٣ شخصا بحلول شباط/فبراير ٢٠١٩. غير أن تزايد العنف الطائفي تسبب في حالات تشريد جديدة في الفترة بين آذار/مارس وحزيران/يونيه ٢٠١٩، حيث دخل ٩٢٨ ٤ من المشردين داخليا الجدد إلى الموقع. وحتى تموز/يوليه ٢٠١٩، بلغ عدد المشردين داخليا الذين يستضيفهم الموقع ١٣ ٠٠٧ شخصا (٦ ٩٣٩ من الإناث و ٦ ٠٦٨ من الذكور).

الوضع الراهن

٦٥ - يقدم ما مجموعه ٢٤ منظمة إنسانية ٤١ من مختلف الخدمات في الموقع. وتعمل ٢١ من المنظمات الإنسانية في المناطق الواقعة خارج الموقع، وعلى الرغم من أن الخدمات المتاحة في البلدة هي خدمات مماثلة، فإن المتاح منها في مناطق أبعد هي خدمات محدودة للغاية.

٦٦ - وفي أعقاب التوقيع على الاتفاق المنشط، قدمت البعثة الدعم لجهود التقارب بين الحكومة وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان، وذلك لبناء الثقة فيما بين القبائل. وأدت تلك الجهود إلى تحسُّن البيئة الأمنية، حيث مكَّن ذلك المشردين داخليا من العودة إلى بلدة واو. ومن بين التطورات الكبيرة التي طرأت سحبت قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان قواتها، وإزالة جميع نقاط التفتيش، وإقامة جهاز الأمن الوطني وجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان دورياتهما الليلية. غير أن استمرار العنف بين القبائل في منطقة نهر الجور، إلى جانب التوترات العرقية بين قبليتي لُو ودينكا ما زال يُحدث أجواءً من انعدام الثقة بين مختلف الطوائف العرقية.

٦٧ - وقد مكّن تحسُّن الوضع الأمني المشردين داخليا من الوصول إلى الأسواق خارج الموقع وممارسة أنشطة كسب الرزق فيها، بينما يقوم البعض الآخر بزيارة مناطقهم الأصلية لتفقد أحوال منازلهم أو إصلاحها. وفي الفترة ما بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ وأيار/مايو ٢٠١٩، أجرت المنظمة الدولية للهجرة مقابلات مع ١٤٠٤ من المشردين داخليا العائدين من الموقع أو المسافرين في رحلات إلى وجهات خارجه. وتبيّن من ذلك أن النساء يشكّلن ما نسبته في المجموع ٦٧ في المائة من المسافرين. وكان نصف عددهم تقريباً يعترمون البقاء خارج الموقع لأقل من أسبوع، بينما كان ١٩ في المائة منهم يعترمون السفر بعيداً عنه لأكثر من أربعة أشهر. وكانت الزيارات الأسرية أكثر أسباب السفر شيوعاً.

٦٨ - وأشار المشردون داخليا إلى أنهم يعتبرون الإجماع، وانتشار العصابات، والعنف الجنسي والجنساني داخل الموقع تهديدات لهم. وأبدى بعض المشاركين في تلك المقابلات خوفهم من التعرُّض للاعتداء والقتل بدافع الانتقام، فيما قال كبار السن إنهم يشعرون بالضعف بسبب وضعهم من حيث كونهم غير مصحوبين. ومن التهديدات الخارجية المتصورة التي تم تسجيلها وجود الجماعات المسلحة خارجاً، والتوترات فيما بين الجماعات العرقية، والاعتقالات المزعومة للشباب من قبل القوات الحكومية. واعتبر المشاركون عدم وجود منظمات إنسانية في البلدة مؤشراً على انعدام الأمن.

٦٩ - ومنذ التوقيع على الاتفاق المنشّط، غادر الموقع عدد من المشردين داخليا يقدّر عددهم بحوالي ٤٣٢٤ شخصاً. وأشار استقصاء للنوايا أُجري في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ إلى أن ٤٠ في المائة من المقيمين يعترمون مغادرة الموقع. وفي الفترة ما بين نيسان/أبريل ٢٠١٦ وآب/أغسطس ٢٠١٩، قُدمت المساعدة إلى ٢٨٢ فرداً (٢١٤ من الإناث و ٦٨ من الذكور) لتمكينهم من العودة، وتبذل جهود لدعم عمليات انتقال أخرى إلى منطقة راجا.

٧٠ - ولا يزال تسييس الموقع يشكل أحد مصادر القلق، فقد زعم زعماء قبيلتي الفريتيت ولوو أن الموقع هو الوسيلة الوحيدة الناجعة للبقاء. وتتهم قبائل أخرى البعثة بإيواء المجرمين وأنصار المعارضة داخل الموقع. فهذا الخطاب يعرّض حياد البعثة للخطر ويحدث عدم الثقة والاستياء في أوساط القبائل. كما يؤدي التشكيك العام بين المشردين داخليا في التزام الأطراف بالاتفاق المنشّط إلى إضعاف عمليات العودة. ومن بين العوائق الأخرى تخريب المنازل أو إتلاف الأراضي ونقص فرص كسب الرزق في مناطق العودة.

منطقة لير للحماية المؤقتة (أعالي النيل الكبرى)

تطور الموقع

٧١ - في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، أنشأت البعثة قاعدة عمليات مؤقتة في لير لحماية المدنيين في خضم تزايد الأعمال العدائية بين قوات الحكومة وقوات المعارضة. وفي عام ٢٠١٦، أسفرت اشتباكات عنيفة بين تلك القوات عن لجوء المدنيين المشردين إلى القاعدة طلباً للحماية لفتحات تراوحت بين بضع ساعات ويوم واحد. وعندما اشتد النزاع في لير في عام ٢٠١٨، أنشئت منطقة حماية مؤقتة جديدة لإيواء المدنيين اللاجئين إليها. وفي أيار/مايو ٢٠١٨، بلغ عدد الذين تستضيفهم المنطقة ٩٩٥ شخصاً. وحتى وقت إعداد هذا التقرير، كان يوجد فيها ٥٨٩ شخصاً.

الوضع الراهن

٧٢ - ما زال وجود المنظمات الإنسانية في منطقة لير الكبرى ضئيلاً، على الرغم من الجهود المبذولة لزيادة وجودها. وتواصل البعثة وشركاؤها استكشاف جميع التدابير الممكنة لدعم المشردين داخلياً وتيسير عودتهم على النحو المطلوب.

٧٣ - وقد أفاد المشاركون في المناقشات الجماعية المركزة أن الإجماع هو الشاغل الرئيسي داخل المنطقة. وأفاد المشاركون أن المخاطر المتعلقة بالحماية قد تضاءلت عموماً خارج المنطقة في أعقاب التوقيع على الاتفاق المنشئ. وترتبط الشواغل التي ذُكرت بوجود الشباب المسلحين في مناطق العودة، والإجماع، والوجود العسكري في بلدة لير، والعنف الجنسي والجنساني.

ثامنا - الملاحظات والتوصيات

٧٤ - يمثل كل موقع لحماية المدنيين وكل منطقة عودة ديناميات فريدة ترتبط بالنزاع والعوامل العرقية والاجتماعية. فأراء الأشخاص داخل المواقع ودوافعهم للإقامة فيها أو مغادرتها هي متنوعة على نفس المنوال. ولذلك يتعين أن يراعي التخطيط المتعلق بمستقبل المواقع هذا الأمر، وأن يضمن التشاور والاتصال الوثيقيين مع القبائل المتأثرة، ويكفل أن تتولى الدولة المسؤوليات المتزايدة عن توفير الحماية. وسيكون دور الأفرقة العاملة المتعددة الوكالات المعنية بالحلول دولا لا غنى عنه في ذلك الصدد.

٧٥ - وقد أثار التوقيع على الاتفاق المنشئ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ تفاعلاً مشوباً بالحذر في جنوب السودان. فوقف إطلاق النار ما زال قائماً في معظم أنحاء البلد مما يبيِّن بحدوث تغيُّر في بيئة الحماية ويحجِّز على عدد من عمليات العودة التلقائية. وبدأ العديد من المشردين داخلياً في مواقع حماية المدنيين، على نحو ما تبيَّن من استقصاءات النوايا، وبدون استعدادا ورغبة متزايدين في العودة إلى ديارهم. غير أن ثمة عدة عقبات ما زالت قائمة، من بينها الغموض الذي يكتنف عملية السلام، وانعدام الأمن في المناطق الأصلية، وغياب الخدمات الأساسية في أماكن العودة.

٧٦ - ومع ذلك، يشكّل تيسير العودة عندما تكون الظروف مواتية، جزءاً لا يتجزأ من العمل الإنساني والولاية المنوطة بالبعثة. وعلى الرغم من أن الحالة الراهنة قد لا تفضي إلى عمليات عودة منظمة واسعة النطاق، فإن المشردين يفضِّلون الانتقال تلقائياً من مواقع حماية المدنيين وغيرها من مراكز المشردين أو البلدان المجاورة. ورغم أن الذين تتوافر لديهم الموارد يتصرفون بطريقة مستقلة، فإن العديد من الأشخاص الآخرين يفتقرون إلى الوسائل اللازمة للقيام بذلك نتيجة لتعرضهم للتشرد لسنوات مطولة. ولذا يتحتم أن يحترم المجتمع الدولي برمته الحقوق الأساسية المكفولة للمشردين الراغبين في إيجاد حلول لحالة تشردهم وتمكينهم من التصرف بناءً على نواياهم المعلنة، وذلك بالتصدي للتحديات المبينة في هذا التقرير.

٧٧ - وفي ذلك الصدد، أكثرت التأكيد أن على حكومة جنوب السودان أن تفي بمسؤوليتها الرئيسية عن تهيئة الظروف الملائمة لتمكين المشردين داخلياً من العودة الطوعية إلى ديارهم أو إلى أنحاء أخرى من البلد بطريقة واعية، بأمان وكرامة. وسيوفر الإطار الوطني، بمجرد اعتماده، طريقاً يمهّد لعودتهم في ظروف آمنة وكرامة.

٧٨ - ويجب أن تظهر الدولة التزامها بالتصدي للمخاطر الرئيسية المتعلقة بالحماية، وبتوسيع وتعزيز نطاق سيادة القانون ليشمل منع الجرائم الخطيرة والتصدي لها في المناطق النائية من مواقع حماية المدنيين

ومناطق العودة. ويجب على الحكومة أن تتخذ التدابير اللازمة لضمان أمن وحماية المشردين داخليا واللاجئين العائدين، بطرق من بينها تيسير وصول المساعدات الإنسانية. ويجب عليها أن تعزز احترام مبادئ الحماية المقبولة عالمياً في جميع مؤسساتها وأن تكون خاضعة للمساءلة عن الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان التي توجب النزاع وتتسبب في التشريد. وتمثل محاسبة مرتكبي تلك الانتهاكات، بمن فيهم قوات الأمن التابعة للدولة، أمراً أساسياً لتكريس الثقة بين السكان المشردين من أجل عودتهم إلى ديارهم. وفي ذلك الصدد، أرحب بتصديق الحكومة على اتفاقية كمبالا وندعو إلى اعتماد الاتفاقية في التشريعات الوطنية.

٧٩ - وأقر أيضاً بالخطوات المبكرة التي اتخذتها الأطراف الموقعة على الاتفاق المنشط من أجل إنشاء وحدة تنسيق الشؤون الإنسانية التابعة للجنة الوطنية للفترة ما قبل الانتقالية. فهذه الآلية المشتركة بين الحكومة والمعارضة، عندما يكتمل إنشاؤها، ستكون ضرورية لضمان سبل الوصول على نطاق البلد برتمته إلى السكان المدنيين المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية والحماية، وصون حقوق العائدين اللاجئين والمشردين داخليا من اختار العودة. ويجب الحفاظ على أوجه التحسُّن الأخيرة في سبل الوصول وإزالة جميع الحواجز التي تعوق إيصال المساعدة الإنسانية. وستقدم الأمم المتحدة الدعم لوحدة تنسيق الشؤون الإنسانية خلال المرحلة ما قبل الانتقالية ولذراع تنسيق المساعدة الإنسانية النهائي التابع للحكومة الانتقالية.

٨٠ - وينبغي أن تواصل البعثة، من جانبها، إعادة ترتيب أولويات عمل أفرادها النظاميين لكي تصبح متوائمة على نحو أفضل مع متطلبات حماية المدنيين. ومع أن البعثة ستواصل التزامها، بالتنسيق مع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، بتوفير الحماية المادية ودعم تقديم المساعدة المنقذة للأرواح في مواقع حماية المدنيين، فإن ضرورة توفير الحماية لأشد الفئات ضعفاً، حيثما وُجدوا، ما زالت قائمة. وعند تحديد نهجها المستمر إزاء حماية المدنيين، ستضع البعثة في اعتبارها تقرير الأمين العام عن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة (S/2019/373).

٨١ - وفي ذلك الصدد، أرحب بالنهج الذي تتبعه البعثة لتعزيز قدراتها في مجال الإنذار المبكر والمراقبة وتحولها إلى اتخاذ وضعية أكثر تنقلاً وردعاً تتناسب مع بيئة التهديد السائدة مع احتفاظها بالمرونة اللازمة للتكيف مع تغيُّر الظروف. وأشجع البعثة على اتباع خيارات لتسيير دوريات طويلة المدة تكون أكثر اطراداً ولمسافة أبعد، بما يسهم في تهيئة بيئة آمنة وبناء الثقة في مناطق العودة. كما أن التزام البعثة بضمان تعزيز وجودها المتوقع بأشكال غير عسكرية من الحماية من أجل إشراك القبائل فيها إلى أقصى حد، ورصد حقوق الإنسان، وبناء الثقة هي أمور تبعث على التفاؤل. وإضافة إلى إعادة ترتيب أولويات الموارد، أشجع المشاركة على نطاق أوسع في مبادرات بناء السلام المتكاملة، بالتنسيق مع الشركاء في المجال الإنساني ومجال التنمية، وتقديم دعم أوسع نطاقاً للمصالحة على المستوى دون الوطني، وتسوية النزاعات، وإصلاح قطاع الأمن، وتعزيز مؤسسات سيادة القانون.

٨٢ - ويتعين أن تظل مواقع حماية المدنيين ملاذاً أخيراً لحماية المدنيين المعرضين لخطر وشيك، بمن فيهم أشد الفئات ضعفاً. وأشجع ما يواصل جميع الشركاء وأصحاب المصلحة بذله من جهود لمعالجة الشواغل المتعلقة بالحماية والناشئة من داخل المواقع. وفي ذلك الصدد، سيبذل الأفراد النظاميون التابعون للبعثة قصارى جهودهم للتصدي لأي مقاتلين وإبعادهم عن المواقع، بمن فيهم الأشخاص الذين ينظمون أنشطة عسكرية والأشخاص المحرضون على العنف الذي قد يمس بسلامة السكان. وستواصل العناصر المدنية التابعة للبعثة العمل عن كثب مع الأفراد النظاميين والسلطات الوطنية لمنع الجرائم وأعمال العنف

والتصدي لها من خلال نُظم العدالة الوطنية. ويجب أن يفني المقيمون في المواقع أيضا بمسؤولياتهم المدنية والحفاظ على الطابع المدني للموقع.

٨٣ - ويعدّ تقديم المساعدة الإنسانية خارج مواقع حماية المدنيين أولويةً ويجب أن يظل كذلك. ففي ظل وجود حوالي ٧,٢ ملايين شخص ممن يحتاجون إلى نوع من أنواع المساعدة أو الحماية، لا بد أن تواصل دوائر العمل الإنساني القيام بانتظام بتقييم الطرق التي تُقدّم بها هذه الخدمات، ومكان تقديمها، وتحديد نطاق الخدمات المتاحة. وبعد مرور خمس سنوات على إنشاء المواقع، فإن الاستمرار في اتباع نهج قائم على الوضع لتقديم المساعدة إلى المشردين داخليا ليس إلا يُحكّم وضع إقامة الأشخاص داخل المواقع هو أمر يثير تساؤلات بشأن الإنصاف. ولذلك أحث جميع أصحاب المصلحة على النظر في ما إذا كان النموذج الحالي لتقديم الدعم للسكان داخل المواقع متماشيا مع مبدأ عدم إلحاق الضرر. ولا بد من اتخاذ خطوات لتجنب الاعتماد على المساعدة المقدمة داخل المواقع وللحد من تصورات عدم الإنصاف السائدة داخل المجتمعات المضيفة فيما يتعلق بتقديم المساعدة. وينبغي اتخاذ مبادرات لضمان تنمية المناطق المحلية، وبناء الثقة، والمصالحة بين القبائل داخل المواقع وخارجها.

٨٤ - وعند تقييم ما إذا كانت البيئة مواتية للعودة، ذكر المشردون داخليا أنهم يفكّرون في فرص أسباب المعيشة، وإتاحة التعليم والخدمات الصحية، إلى جانب الضمانات الأمنية. ولتهيئة الظروف المواتية لإيجاد حلول دائمة، يجب أن تقوم الحكومة وجميع الشركاء بالاستثمار في السلامة البدنية والمادية والقانونية في مكان العودة أو إعادة التوطين. ويجب أن الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني إشراك المجتمعات المضيفة والعائدين على السواء في حوار مفتوح لفهم ورصد الوضع بعناية ولتمكينهم من التعبير عما لديهم من احتياجات ويعترضهم من صعوبات. وأهيب بالشركاء الدوليين أداء أدوارهم وتقديم الموارد بطريقة فعالة للتدابير الشاملة المتعلقة بالعمل الإنساني والحماية والتنمية اللازمة للعودة الطوعية، بما في ذلك الأنشطة الرامية إلى بناء القدرة على الصمود والتنمية المستدامة.

٨٥ - ويجب أن تكون جميع الجهود المبذولة لدعم الحلول الدائمة متوافقة مع المذكرة الإرشادية التشغيلية بشأن الدعم الإنساني المقدم للعائدين وعمليات نقل المشردين داخليا وإدماجهم محليا في جنوب السودان، بصيغتها المستكملة في عام ٢٠١٩، وإطار اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن إيجاد حلول دائمة للمشردين داخليا. ويجب أن تكون عمليات العودة آمنة وكريمة وطوعية وواعية وملائمة لاعتبارات تتعلق بالسن ونوع الجنس والاحتياجات المحددة. وأهيب بالأطراف في الاتفاق المنشط احترام حق الأشخاص المشردين في حرية التنقل واختيار محل إقامتهم، وإلى الامتناع عن الضغط على المشردين أو إجبارهم على الاستيطان في مناطق محددة لأسباب منها تلك التي ترتبط بالأفضليات السياسية و/أو العرقية.

٨٦ - ومع اقترابنا من الموعد النهائي لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية، أحث الأطراف في جنوب السودان على أن تظل ملتزمة بتنفيذ الاتفاق المنشط تنفيذًا كاملاً. وكما يُذكر بتفصيل في هذا التقرير، فإن فوائد السلام واضحة. وفي حين لا تزال التحديات ماثلة أمام تنفيذ الاتفاق، فإن العودة الطوعية للاجئين والمشردين داخليا، بما في ذلك من مواقع حماية المدنيين، تجسّد رغبة السكان العارمة في السلام. ولذلك فإنني أحث الأطراف على الثبات وقادة جنوب السودان على مضافة جهودهم لتشكيل حكومة انتقالية بحلول ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر. وسيكون لوجود قادة الأحزاب، من بينهم ريك ماسار، ممن يعمل إلى جانب الرئيس سلفا كير، كجزء من تلك الحكومة، أشد تأثير على ثقة المشردين داخليا واللاجئين للعودة إلى ديارهم.

٨٧ - وختاماً، أود أن أعرب عن خالص تقديري لممثلي الخاص لجنوب السودان، ديفيد شيرر، والعنصر العسكري وعنصر الشرطة والعنصر المدني في البعثة، وأفرقة الأمم المتحدة الإنسانية والقطرية، والمنظمات غير الحكومية، على تفانيها المستمر في مساعدة سكان جنوب السودان المشردين بأعداد كبيرة. ومن هذا المنطلق، أحث جميع أصحاب المصلحة على مواصلة العمل معاً، والتشاور والتنسيق، واحترام الأدوار والمسؤوليات المتميزة مع السعي الجماعي إلى تحقيق الأهداف المشتركة، وحماية المدنيين، وتمكين الناس من العودة بأمان إلى ديارهم واستئناف التمتع بحياتهم.

